

أجود التقريرات

[170] ربما يتوهم ان رفع الخطأ وغيره حيث لا يمكن حقيقته فلا بد من التقدير من باب دلالة الاقتضاء وقد اختلف في بحث دلالة الاقتضاء في ان المقدر إذا دار أمره بين الخصوص أو العموم فهل مقتضى القاعدة هو الاخذ بالخصوص أو العموم أو الاخذ بأظهر الخواص أو الحكم بالاجمال وعليه فيقع النزاع في ان المقدر في المقام ما هو فهل هو خصوص العقاب أو تمام الآثار أو أظهرها أو يحكم بالاجمال ولكنه لا يخفى فساد هذا التوهم فإنه يبتنى على كون المراد من الرفع هو الرفع الخارجي حتى يتوقف صحة الكلام على التقدير وأما إذا كان المراد منه الرفع في عالم التشريع فلا يحتاج إلى تقدير شيء أصلاً نعم يقع الكلام في ان مقتضى رفع الخطأ مثلاً في عالم التشريع وجعله كعدمه ما هو فهل رفعه عبارة عن رفع تمام الآثار أو خصوص العقاب أو رفع أظهر الآثار أو لا ظهور له في شيء من ذلك فيكون مجملًا ويتضح لك الحال في ذلك إن شاء الله تعالى " الثانية " ان اتصاف الشيء بالرافعية أو الدافعية لا يكون إلا بعد وجود المقتضي ومنزلتها منزلة المانعية فما لم يكن هناك مقتضى لوجود الشيء فلا دافع ولا رافع بل يستند العدم إلى عدم المقتضي ولا يخفى ان كل رافع فهو دافع في الحقيقة إذ الرفع إنما يكون مزاحماً لتأثير مقتضى البقاء وما نعا عن تحقق مقتضاه حينه ووجود المقتضي قبل ذلك أجنبى عن مزاحمته بقاء فالرافع في الحقيقة مانع عن تحقق الاثر كما في الدافع فإن المعلول كما يحتاج إلى المؤثر في حدوثه فكذلك يحتاج إليه في بقاءه فكل من الرافع والدافع يكون مزاحماً للمقتضي في تأثيره نعم لو قلنا بأن الحادث لا يحتاج في بقاءه إلى المؤثر لما كان الرافع مزاحماً لتأثير المقتضي بل دافعاً لآثره الحادث ولكن هذا القول فاسد لا يمكن المصير إليه وعليه فلا فرق حقيقة بين الدافع والرافع ويصح استعمال كل منهما في مورد الآخر بلا عناية فلا وقع للاشكال على الرواية بعدم صحة اطلاق الرفع في جملة من التسعة المذكورة فيها التي هي من قبيل الدفع " الثالثة " ان رفع الخطأ والنسيان في الرواية ليس المراد منه هو دفع نفس هذه العناوين تشريعاً وفرضها كأن لم يكن كما توهم فإن ذلك يستلزم اجراء احكام العامد والمملتفت على الخاطئ والناسي وهذا ينافي ورود الرواية مورد الامتنان بل المراد منه هو رفع الفعل الصادر حال الخطأ أو النسيان كرفع الفعل المكروه عليه أو المضطر إليه أو مالا يطاق بمعنى أن الاحكام الثابتة لنفس الافعال من دون تقييدها بحال العمد أو الخطأ مثلاً ترتفع حال الخطأ فتكون الرواية حاکمة على الادلة المثبتة للاحكام لنفس عناوين الافعال من دون قيد ومخصصا لها بحال العمد واما الاحكام الثابتة على الافعال بقيد كونها

